العرب

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

أسسها: أحمد الصالحين الهوني

الإثنين 2026/09/21 - 09 ربيع الثاني 1448

السنة 49 العدد 13919

Monday 21/09/2026

49th Year, Issue 13919

www.alarab.co.uk

طهران تحذر وواشنطن تهدد: هل تستأنف الحرب؟

تحذيرات عسكرية إيرانية من ضربة أميركية جديدة تتزامن مع تهديدات ترامب باستئناف الهجمات

لندن - تضع التحذيرات الصادرة عن القيادة العسكرية الإيرانية، بالتزامن مع تهديدات الرئيس الأميركي دونالد ترامب باستئناف الهجمات واسعة النطاق، الحرب بين واشنطن وطهران أمام منعطف جديد. فبعد أشهر من القتال المتقطع والوساطات والرسائل غير المباشرة، يعود الخيار العسكري إلى الواجهة بقوة، فيما يبدو المسار الدبلوماسي عاجزا حتى الآن عن تحويل التهدئة الهشة إلى تسوية مستقرة.

وقالت القيادة القتالية الموحدة للقوات المسلحة الإيرانية، الأحد، إن طهران تلقت معلومات تفيد بأن الولايات المتحدة تستعد لاستئناف العمليات القتالية بدعم من بعض دول المنطقة، محذرة من أن أي هجوم أميركي جديد سيقابله رد متواصل على القواعد والمصالح الأميركية في المنطقة. كما حذرت دول المنطقة من أن دعمها لهجوم أميركي على إيران سيجعلها، من وجهة النظر الإيرانية، طرفا في الصراع.

وتأتي الرسالة الإيرانية بعد أيام من تصريح ترامب بأنه يقترب من قرار كبير بشأن الحرب، متسائلا عما إذا كان سيأمر بهجوم واسع بهدف حسم المواجهة. وقال الرئيس الأميركي إن أمامه قرارا كبيرا بشأن ما إذا كان سيصعّد العمليات العسكرية ضد إيران، في وقت تحدث فيه في اليوم السابق عن أمله في أن تكون الحرب قد اقتربت من نهايتها.

تبدو المنطقة أمام نافذة ضيقة: تسوية تتطلب تنازلات متبادلة، أو عودة إلى القوة إذا اقتنع أحد الطرفين بأن المفاوضات غير مجدية

هذا التناقض الظاهري في الخطاب الأميركي يكشف طبيعة المرحلة. فواشنطن لا تغلق باب التفاوض، لكنها تريد في الوقت نفسه الاحتفاظ بخيار القوة باعتباره وسيلة ضغط. أما طهران فتستخدم لغة التفاوض عندما تتحدث عبر الوسطاء، لكنها ترفع في الوقت نفسه سقف التهديد العسكري لإقناع واشنطن بأن استئناف الحرب لن يكون امتدادا للضربات السابقة وإنما بداية جولة أكثر اتساعا.

ومن هنا يعود السؤال حول «شراء الوقت». فقد تراهن طهران على استمرار الاتصالات والوساطات لتجنب ضربة جديدة، وتحسين موقعها التفاوضي، وإعادة ترتيب دفاعاتها وقدراتها العسكرية، فيما قد ترى واشنطن أن استمرار التفاوض من دون تنازلات إيرانية ملموسة يسمح لطهران بإعادة بناء ما دمرته الحرب.

وتبدو حصيلة الأشهر الماضية مشجعة على هذا الشك. فقد توصلت الولايات المتحدة وإيران في يونيو إلى مذكرة تفاهم هدفت إلى وقف القتال وفتح الطريق أمام اتفاق أوسع، لكن المهلة التي كان يفترض أن تقود إلى تسوية نهائية انهارت، ودخل الطرفان منذ أغسطس في مرحلة جديدة من التوتر والضربات المحدودة. ويشير تقرير محدث لخدمة أبحاث الكونغرس الأميركي إلى أن مذكرة يونيو انهارت بعد أسابيع، وأنها انتهت رسميا في أغسطس، بينما استؤنفت الضربات المحدودة والضغوط الاقتصادية الأميركية خلال سبتمبر.

الخيار العسكري يعود إلى الواجهة بقوة

وفي هذا السياق، لا تبدو الوساطات الإقليمية قادرة حتى الآن على سد الفجوة بين الطرفين. فقد تأجل الاجتماع الذي كان مقررا في عُمان بين دول الخليج وإيران لبحث ترتيبات مرتبطة بمضيق هرمز، من دون تحديد موعد جديد، بينما استمرت اتصالات أخرى عبر قنوات إقليمية. وأكدت تقارير أن طهران نقلت، عبر قطر، شروطا لإنهاء الحرب، بينها رفع الحصار عن الموانئ وإطلاق أصول إيرانية مجمدة.

لكن جوهر الخلاف يتجاوز وقف إطلاق النار. فإيران تريد أن تضمن، قبل أي تسوية، ترتيبات بشأن مضيق هرمز والقيود النفطية والعقوبات، بينما تريد واشنطن ربط أي اتفاق بملفات الحرب والبرنامج النووي والقدرات العسكرية الإيرانية. كما أن مسألة حرية الملاحة في هرمز تحولت إلى قضية قائمة بذاتها، بعدما أصبحت الهجمات على السفن والتهديدات بإغلاق المضيق إحدى أبرز أوراق طهران في المواجهة.

وهنا تتضاعف صعوبة مهمة الوسطاء. فعُمان تحاول إبقاء قنوات الاتصال مفتوحة، وقطر وباكستان لعبتا أدوارا في نقل الرسائل، بينما تستعد نيويورك لاستقبال جولة جديدة من الدبلوماسية على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة. لكن مجرد استمرار قنوات الاتصال لا يعني أن الفجوة تضيق.

بل إن التطورات العسكرية في المنطقة تدفع في الاتجاه المعاكس. فالحوثيون، الذين تدعمهم إيران، صعّدوا هجماتهم على السعودية خلال الأيام الأخيرة، ووصل التصعيد إلى محاولة استهداف الرياض بصاروخ باليستي، بحسب السلطات السعودية. كما تزامن ذلك مع استمرار التوتر في هرمز وامتداد انعكاسات الحرب إلى الممرات البحرية والطاقة.

الحوثيون يقتربون من الجنوب: هل يتحرك الانتقالي؟

عدن - يفتح اقتراب الحوثيين من مناطق جنوبية في اليمن مرحلة جديدة في الحرب، لا بسبب تغير خطوط التماس فحسب، وإنما لأن التطورات تضع القوات الجنوبية والمجلس الانتقالي الجنوبي أمام اختبار مختلف يتعلق بمدى الجاهزية، وطبيعة الانخراط في المعركة، والقدرة على منع انتقال المواجهات من الجبهات المحيطة إلى المحافظات الجنوبية.

وجاءت تغريدة القيادي في المجلس الانتقالي الجنوبي هاني بن بريك، على إكس، والتي توعد فيها الحوثيين بأنهم «سينكسرون في كل جبهات الجنوب»، لتؤكد أن الجماعة باتت تُنظر إليها في الجنوب باعتبارها تهديدا مباشرا يتطلب استعدادا مختلفا. وقال بن بريك إن القوات الجنوبية ستحتشد لمواجهة أي محاولة حوثية لاقتحام المناطق الجنوبية، في رسالة تحمل بعدا عسكريا وسياسيا في الوقت نفسه.

لكن السؤال الذي تفرضه التطورات لا يتعلق بقدرة القوات الجنوبية على القتال فقط، وإنما بتوقيت تحركها وحجم مشاركتها. هل توجد قوات جنوبية "محايدة" حاليا، أم تزال تنتظر قرار بالشاركة.

وخاضت تشكيلات جنوبية خلال السنوات الماضية مواجهات مباشرة مع الحوثيين في أكثر من جبهة، كما شاركت قوات مرتبطة بالانتقالي في عمليات ضمن المعسكر المناهض للجماعة، ما يجعل وصف الجنوب بأنه خارج الحرب أو في موقع الحياد وصفا يحتاج إلى كثير من التدقيق.

دعوة بن بريك إلى الحشد تذكير بأن الاستعداد للدفاع عن الجنوب قد لا يمكن تأجيله إلى وصول القتال إلى المدن الجنوبية

المسألة تبدو أقرب إلى اختلاف في مستوى الانخراط وطبيعة الأولويات. فالقوات الجنوبية موجودة في جبهات المواجهة، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أنها انتقلت إلى تعبئة جنوبية شاملة لمواجهة أي تقدم حوثي محتمل. وبين المشاركة في جبهات محددة وبين تحويل كامل القدرات العسكرية إلى استراتيجية دفاعية واسعة عن الجنوب مسافة كبيرة.

وتزداد أهمية هذا السؤال مع تغير طبيعة المعركة على الساحل الغربي والمناطق القريبة من باب المندب. فكل تقدم حوثي في هذه المنطقة لا يقتصر تأثيره على الجبهة التي يحدث فيها، وإنما يمكن أن يفرض إعادة حسابات على القوى الموجودة في لحج والضالع والساحل الجنوبي، خصوصا إذا أصبحت خطوط التماس أقرب إلى مناطق ذات أهمية استراتيجية بالنسبة إلى الجنوب.

ومن هنا تبدو دعوة بن بريك إلى الحشد بمثابة تذكير بأن الاستعداد للدفاع عن الجنوب قد لا يكون مسألة يمكن تأجيلها إلى لحظة وصول القتال إلى المدن الجنوبية. فالحروب لا تتحرك دائما وفق حدود سياسية واضحة، وقد يؤدي انهيار جبهة متقدمة إلى نقل الضغط بسرعة إلى جبهة أخرى، خصوصا في ظل طبيعة الحرب اليمنية وتعدد القوى والمراكز العسكرية.

ولا يعني ذلك أن الحوثيين حسموا قدرتهم على التقدم نحو الجنوب أو أن سقوط المحافظات الجنوبية أصبح أمرا متوقعا. فبين التقدم في جبهة وبين السيطرة المستقرة على مناطق جديدة مسافة عسكرية وسياسية ولوجستية، كما أن الجنوب يضم تشكيلات عسكرية ذات خبرة طويلة في مواجهة الحوثيين. لكن التطورات الحالية تضع هذه القدرات أمام سؤال مختلف: هل يمكن استخدامها ضمن رؤية دفاعية منسقة قبل أن تتسع رقعة المواجهة؟

وتبرز هنا أيضا مسألة تعدد التشكيلات العسكرية. فالقوات الجنوبية ليست قوة واحدة بالمعنى التنظيمي، كما أن بعض تشكيلاتها شاركت إلى جانب القوات الحكومية في مواجهة الحوثيين، بينما تحتفظ قوى أخرى بحسابات سياسية وأمنية مرتبطة بالقضية الجنوبية. وهذا الواقع يجعل توحيد القرار العسكري عاملا لا يقل أهمية عن حجم القوات أو خبرتها القتالية.

وقد يكون هذا هو الاختبار الحقيقي للانتقالي في المرحلة المقبلة. فالمطلوب ليس فقط إعلان الاستعداد للقتال، وإنما تحديد طبيعة الدور الذي ستؤديه القوات الجنوبية في حال اتسعت المواجهة، وما إذا كانت ستتحرك ضمن استراتيجية مشتركة مع بقية القوى المناهضة للحوثيين، أم أن لكل جبهة حساباتها الخاصة.

تقرأون في العدد

- انزعاج مصري: «فولا» سد نهضة جديد؟ ص2
- العراق في الواجهة مجددا! ص3
- الذكاء الاصطناعي يعيد كتابة قواعد الإبداع الموسيقي ص4

كلمة العرب

بقلم: محمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير

أزمة الدولة الطائفية: نظام يعيد إنتاج الانقسام

هناك فرق كبير بين أن تعترف الدولة بتنوع مجتمعها، وبين أن تجعل من هذا التنوع طريقة دائمة لتوزيع السلطة. في الحالة الأولى تكون الطوائف والمذاهب والمكونات الاجتماعية جزءاً من المجتمع، تحمي الدولة حقوقها وتضمن تمثيلها من دون أن تجعل الانتماء إليها شرطاً للوصول إلى السلطة.

أما في الحالة الثانية، فإن الهوية تتحول من انتماء اجتماعي إلى عنوان سياسي، ومن عنصر من عناصر المجتمع إلى حصة في الدولة. عندها لا يعود السؤال: من يملك الكفاءة أو البرنامج أو القدرة على إدارة المؤسسات؟ بل يصبح: من يمثل هذه الطائفة؟ وكم مقعداً لها؟ وكم وزارة؟ ومن يملك حق الاعتراض باسمها؟

هنا تبدأ المشكلة الحقيقية. فالمحاصصة قد تبدو في لحظة تأسيسها حلاً للخوف من هيمنة جماعة على أخرى، وقد تكون في بعض السياقات وسيلة مؤقتة لمنع الصراع الأهلي وإعادة توزيع السلطة بعد حرب أو انهيار نظام سياسي. لكنها تصبح مع الوقت شيئاً آخر: نظاماً يعيد إنتاج الانقسام الذي يفترض أنه جاء لحمايته، ويحوّل الدولة من مؤسسة جامعة إلى مساحة تفاوض مستمر بين جماعات سياسية تتحدث باسم هوياتها.

العراق ولبنان وسوريا تقدم، رغم اختلاف تجاربها، ثلاث صور لهذه المعضلة. ففي العراق ترسخت بعد 2003 قاعدة سياسية غير مكتوبة تقسم الرئاسات الأساسية بين المكونات الكبرى، بحيث أصبح منصب رئيس الوزراء من نصيب الشيعة، ورئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة البرلمان للسنة. وقد أظهرت دراسات عن النظام السياسي العراقي أن تشكيل الحكومات بعد الانتخابات ظل مرتبطاً إلى حد كبير بتوزيع المناصب الوزارية بين الأحزاب التي تشكل الائتلاف الحاكم، لا بمجرد نتائج الانتخابات وبرامجها.

وفي لبنان، تحولت الصيغة الطائفية إلى جزء أكثر رسوخاً من بنية النظام السياسي، منذ الميثاق الوطني وصولاً إلى اتفاق الطائف الذي أعاد توزيع السلطة بعد الحرب الأهلية، لكنه أبقى على التوزيع الطائفي للمواقع السياسية الأساسية. أما سوريا، فلم تعرف محاصصة دستورية بالمعنى اللبناني أو العراقي، وإنما عرفت نموذجاً مختلفاً: دولة سلطوية تمركزت فيها السلطة والأجهزة الأمنية والعسكرية حول شبكة ولاءات سياسية واجتماعية وطائفية، قبل أن يؤدي الانفجار السوري إلى تفكيك الروابط الوطنية وإطلاق واحدة من أكثر عمليات الاستقطاب الطائفي والمناطقي قسوة في المنطقة.

العراق هو النموذج الأكثر وضوحاً للانتقال من التعدد الاجتماعي إلى المحاصصة السياسية. بعد سقوط نظام صدام حسين، كان بناء نظام جديد يحتاج إلى معالجة إرث طويل من الاستبداد والحروب والإقصاء. لكن التسوية التي تشكلت بعد 2003 أخذت، تدريجياً، شكل توزيع للسلطة بين المكونات الكبرى. ولم يعد الانتماء الطائفي أو القومي مجرد خلفية اجتماعية للسياسي، بل أصبح جزءاً من هندسة النظام نفسه.

المشكلة في هذا النموذج أنه يخلق حافزاً قوياً للأحزاب لكي تحافظ على هويتها الجماعية بدلاً من التحول إلى أحزاب وطنية عابرة للطوائف. وهكذا تنشأ مفارقة شديدة الخطورة: الدولة تحتاج إلى تجاوز الانقسام لكي تصبح أكثر كفاءة، بينما القوى السياسية المستفيدة من النظام تحتاج إلى استمرار قدر من الانقسام لكي تحافظ على نفوذها.

لهذا لم تكن المشكلة العراقية في غياب الانتخابات، بل في قدرة النظام السياسي على تحويل الانتخابات إلى منافسة على البرامج والسياسات بدلاً من أن تكون بوابة جديدة لإعادة إنتاج شبكات النفوذ.

في لبنان تبدو المسألة وأكثر تعقيداً. فالدولة اللبنانية قامت تاريخياً على فكرة التوازن بين الجماعات الطائفية، وكان الميثاق الوطني تعبيراً سياسياً عن هذا التوازن.

المفارقة اللبنانية أن الصيغة التي كان يفترض أن تمنع الحرب أصبحت مع الوقت أحد أسباب صعوبة اتخاذ القرار. فكل إصلاح كبير يحتاج إلى توافقات واسعة، وكل طرف سياسي يستطيع أن يقدم نفسه بوصفه حامياً لمصالح جماعته، وكل خلاف حول الاقتصاد أو الإدارة أو الأمن يمكن أن يعاد تفسيره باعتباره مساساً بالتوازن الطائفي.

وقد وثق البنك الدولي هذه المشكلة بوضوح، مشيراً إلى أن اعتماد النظام على التوافق بين الطوائف، واتساع قدرة القوى المختلفة على تعطيل القرارات، ساهما في إضعاف المؤسسات وإنتاج حالة من الشلل السياسي.

ولهذا لا يمكن فهم الانهيار الاقتصادي والمالي اللبناني باعتباره مجرد نتيجة لسوء إدارة مالية أو فساد مصرفي أو أخطاء نقدية. تلك عوامل حقيقية، لكنها عملت داخل نظام سياسي جعل الإصلاح الاقتصادي نفسه موضوعاً للمساومة بين القوى السياسية. وهنا تظهر إحدى أخطر نتائج المحاصصة: أن الدولة تصبح قوية في توزيع الامتيازات، وضعيفة في إنتاج السياسات العامة.

الحل لا يكمن في إلغاء الطوائف، بل في إلغاء احتكارها للسياسة وتحويل المواطنة إلى قناة طبيعية للوصول إلى الدولة

أما سوريا فتقدم نموذجاً مختلفاً ينبغي عدم الخلط بينه وبين النموذجين العراقي واللبناني. فلم تكن سوريا دولة محاصصة طائفية بالمعنى المؤسسي، ولم تكن المناصب موزعة دستورياً بين الطوائف. لكنها عاشت لعقود نظاماً سلطوياً اعتمد على شبكات أمنية وعسكرية وسياسية متداخلة، مع وجود شبكات واسعة من المصالح والولاءات عبر طوائف ومناطق وطبقات مختلفة.

وعندما اندلعت احتجاجات 2011، لم يعد الصراع يدور فقط حول الإصلاح السياسي، بل بدأ يتحول تدريجياً إلى سؤال وجودي بالنسبة إلى جماعات مختلفة: من يحميها إذا انهارت الدولة؟ ومن يضمن أمنها إذا تغير النظام؟

الحرب السورية كشفت بذلك حقيقة أعمق: عندما تضعف الدولة، يبحث المجتمع عن حماية بديلة، وغالباً ما تكون هذه الحماية أقرب إلى الطائفة أو المنطقة أو العشيرة أو الجماعة المسلحة. وكلما ازدادت الجماعات اعتماداً على نفسها في الأمن، تراجعت قدرة الدولة على احتكار القوة، وكلما تراجعت الدولة ازداد اعتماد الجماعات على هوياتها الفرعية. إنها دائرة يصعب كسرها.

ومن هنا تصبح المقارنة بين العراق ولبنان وسوريا أكثر أهمية، لأنها تكشف أن الطائفية السياسية لا تعمل بطريقة واحدة. لكن النتيجة في الحالات الثلاث تلتقي عند نقطة واحدة: حين تصبح الهوية قناة الوصول إلى الدولة، تتراجع المواطنة بوصفها قناة الوصول إليها.

ليبيا 1 دينار - السعودية 2 ريال - مصر 3 جنيه مصري - موريتانيا 120 أوقية - تونس 900 مليم - المغرب 3 دراهم - الجزائر 7 دينارات - البحرين 200 فلس - اليمن 50 ريالا - الكويت 150 فلسا - الإمارات 2 درهم - عمان 200 بيزا - قطر 2 ريال - العراق 2000 دينار - الأردن 500 فلس - سوريا 150 ليرة - السودان 50 دينارا

AUSTRIA 2 € - BELGIUM 2 € - CYPRUS 2 € - FRANCE 2 € - GERMANY 2 € - GREECE 2 € - ITALY 2 € - TURKEY 2.350.000 TL (YTL2.35) - MALTA 2 € - NETHERLANDS 2 € - SPAIN 2 € - SWEDEN 13 KR - SWITZERLAND 3SF - USA 1 $ - UK 1 £

العرب
الإثنين 2026/09/21
السنة 49 العدد 13919

انزعاج مصري: «فولا» سد نهضة جديد؟

مشروع جنوب السودان الكهرومائي يفتح جبهة جديدة في ملف النيل، لكن تأثيره المحتمل على تدفقات المياه إلى مصر لا يزال رهن التصميم النهائي

يفتح استعداد جنوب السودان للمضي في مشروع سد «فولا» على النيل الأبيض ملفا جديدا أمام مصر، التي لا تزال تتعامل مع تداعيات أزمة سد النهضة. وبينما تقدم جوبا المشروع بوصفه خطوة لتوليد الكهرباء والتنمية، تراقب القاهرة تفاصيله خشية أن تضيف مشروعات أعالي النيل تحديا جديدا لمصالحها المائية

القاهرة - يفتح استعداد جنوب السودان للمضي في مشروع سد «فولا» على النيل الأبيض صفحة جديدة في ملف المياه الذي بات أكثر حساسية بالنسبة إلى مصر، خصوصا بعد سنوات من الخلاف مع إثيوبيا حول سد النهضة. وبينما تقدم جوبا المشروع باعتباره خطوة لتنمية قطاع الكهرباء واستثمار الموارد الطبيعية، تراقب القاهرة التطورات باعتبار أن إقامة منشأة مائية جديدة على مجرى النيل تفرض أسئلة حول طبيعة التخزين، وطريقة التشغيل، وحجم التأثير المحتمل على دول المصب.

وأعلن وزير الطاقة والسدود في جنوب السودان أغوك ماكور في تصريحات حديثة استعداد بلاده للمضي في خطط مشروع فولا، في وقت كانت فيه بعثات جنوب سودانية وأوروبية قد زارت مواقع الشلالات قرب نمولي لتقييم الإمكانات الكهرومائية للمشروع. ويأتي ذلك فيما تشير مبادرة حوض النيل إلى أن مشروع «Grand Fulla» يمتلك قدرة توليد تقديرية تصل إلى نحو 1080 ميغاواط، ويمكن أن يرتبط بشبكات الكهرباء الإقليمية في شرق أفريقيا.

> فولا قد لا يهدد مياه مصر مباشرة، لكنه يختبر قدرتها على حماية مصالحها المائية قبل أن تتراكم مشروعات النيل

ولا يبدو «فولا» في صورته الحالية نسخة من سد النهضة. وهذه نقطة أساسية في قراءة الموقف المصري. فالمشروع يقع على النيل الأبيض قرب نمولي، في منطقة تتميز بانحدار طبيعي وشلالات توفر ظروفا ملائمة لتوليد الطاقة الكهرومائية. وتظهر وثائق حكومية جنوب سودانية سابقة أن التصميم المقترح يتراوح بين 700 و1080 ميغاواط، مع سد خرساني بارتفاع يصل إلى 74 مترا ومستوى تخزين مقترح عند 622 مترا فوق سطح البحر.

لكن التفاصيل الفنية لا تزال مهمة للغاية. فالبنك الدولي يشير إلى وجود تصميمين محتملين لمشروع كهرومائي في منطقة فولا، ويحذر من أن التصميم الأكبر يمكن أن تكون له آثار كبيرة على النهر والموائل المحيطة، بما فيها منطقة متنزه نمولي الوطني. وهذا يعني أن الحديث عن التأثير على مصر قبل معرفة أي تصميم سيعتمد، وحجم الخزان الفعلي، ونظام التشغيل، يظل سابقا لأوانه.

الهدف المعلن للمشروع هو إنتاج الكهرباء. فجنوب السودان، الذي حصل على استقلاله عام 2011، ما زال يعاني من ضعف شديد في قدرات إنتاج الطاقة، رغم امتلاكه موارد مائية ونفطية كبيرة. ويأتي فولا ضمن تصور أوسع لتطوير قطاع الطاقة وربط جنوب السودان بشبكات الكهرباء في المنطقة.

وتشير مبادرة حوض النيل إلى أن موقع المشروع بالقرب من خط نقل قائم يمكن أن يسمح بنقل الكهرباء إلى جوبا، بينما يمكن أن تدخل الطاقة المنتجة لاحقا ضمن منظومة شرق أفريقيا، مع استفادة محتملة لدول مثل أوغندا وكينيا وتنزانيا. كما تحدثت المبادرة عن فولا إلى جانب مشروعات كهرومائية أخرى ضمن خطط استثمارية إقليمية.

وهنا تكمن المفارقة بالنسبة إلى مصر: فكلما توسعت دول أعالي النيل في استغلال مواردها المائية لتوليد الطاقة، ازدادت الحاجة إلى قواعد واضحة لإدارة المشروعات التي تقع على نهر مشترك. والمشكلة بالنسبة إلى القاهرة ليست في مبدأ التنمية بحد ذاته، بل في احتمال أن تتحول المشروعات المتفرقة إلى منظومة يصعب معها توقع تدفقات المياه وإدارتها بصورة مشتركة.

الموقف المصري، كما نقلته تقارير حديثة، لا يقوم على رفض حق جنوب السودان في التنمية، وإنما على طلب معرفة التفاصيل الفنية للمشروع والتشاور بشأنه. ونقل تقرير حديث عن أستاذ الموارد المائية عباس شراقي أن مصر لا تعارض المشروعات التنموية في دول حوض النيل، لكنها تتمسك بالإخطار والتشاور وتبادل البيانات وعدم الإضرار بدول المصب. كما أشار إلى أن المعطيات المتاحة عن فولا تشير إلى مشروع كهرومائي لا يتضمن بحيرة تخزين ضخمة مماثلة لخزان سد النهضة.

وهذه النقطة تخفف من احتمال تكرار سيناريو النهضة بالمعنى الفني المباشر. فسد النهضة الإثيوبي مشروع تخزين ضخم على النيل الأزرق، بينما يعتمد فولا، وفقا للمعلومات المتاحة، على الاستفادة من الانحدار الطبيعي لمجرى النيل لتوليد الكهرباء.

لكن القاهرة لا تستطيع تجاهل المشروع أيضا، لأن الخطر المائي لا يقاس فقط بحجم الخزان. فطريقة تشغيل أي منشأة مائية، وتوقيت حجز المياه وإطلاقها، يمكن أن تكون لها آثار على دول المصب، خصوصا عندما تقع المنشأة في نظام نهري شديد الحساسية.

في المدى القريب، لا توجد معطيات موثوقة تسمح بالقول إن فولا سيؤدي إلى خفض مباشر وملحوظ في حصة مصر من مياه النيل. بل إن طبيعة المشروع الكهرومائية، إذا تأكد عدم وجود تخزين كبير، تجعل تأثيره المحتمل مختلفا جذريا عن تأثير سد النهضة.

لكن ذلك لا يلغي الحاجة إلى دراسة مستقلة. فالبنك الدولي نفسه يشير إلى أن المشروع يمكن أن يغير طبيعة النهر والبيئة المحيطة به، بينما لم تتبلور بعد كل التفاصيل المتعلقة بالتصميم والتشغيل والآثار البيئية والاجتماعية.

وتصبح المسألة أكثر حساسية إذا اتجهت جوبا إلى تنفيذ مشروعات أخرى على النيل. فالبنك الدولي يشير إلى أن جنوب السودان يمتلك إمكانات كبيرة للطاقة الكهرومائية وأن عددا من المشروعات المحتملة جرى تحديدها، معظمها في المناطق الحدودية المرتفعة التي تدخل منها الأنهار إلى البلاد.

وبذلك قد يكون فولا أقل خطرا من النهضة منفردا، لكنه أكثر أهمية إذا نظر إليه باعتباره جزءا من تغير تدريجي في خريطة استخدام مياه النيل.

لا تبدو جوبا في وارد تقديم المشروع بوصفه أداة للضغط على مصر. فالخطاب الرسمي الجنوب سوداني يركز على الكهرباء والتنمية والسيادة واستثمار الموارد الطبيعية. كما أن زيارة الاتحاد الأوروبي والمسؤولين الجنوبيين لمواقع المشروع في مارس الماضي ركزت على الإمكانات الاقتصادية والكهربائية للمشروع، وعلى ضرورة توفير التمويل والدراسات اللازمة قبل الانتقال إلى التنفيذ.

وهذا يضع القاهرة أمام معادلة مختلفة عن تلك التي واجهتها مع إثيوبيا. فجنوب السودان تربطه بمصر علاقات سياسية وأمنية واقتصادية وثيقة، والقاهرة لديها مصلحة في الحفاظ على هذه العلاقة وعدم تحويل مشروع تنموي إلى أزمة مياه جديدة.

وتبدو هذه العلاقة مهمة أيضا في ظل التعاون المصري السوداني في ملفات المياه. فقد ناقشت القاهرة والخرطوم أخيرا اتفاقا للتعاون في مجالات الحماية من الفيضانات وحصاد مياه الأمطار والمياه الجوفية، بالتوازي مع العمل على إعادة تأهيل سد جبل أولياء السوداني.

كما تؤكد القاهرة وجوبا، في مواقف رسمية، أهمية تجنب التحركات الأحادية التي يمكن أن تضر بالمصالح المائية، والعمل من خلال مبادرة حوض النيل باعتبارها إطارا للتعاون بين دول الحوض.

لذلك فإن السؤال المصري الحقيقي ليس ما إذا كان «فولا» سيصبح نسخة من سد النهضة، وإنما ما إذا كانت القاهرة تستطيع منع انتقال ملف النيل إلى مرحلة تتعدد فيها المشروعات الكبرى دون وجود آلية فعالة للتنسيق بين دول الحوض.

فإذا بقي المشروع في حدود منشأة كهرومائية تستفيد من الانحدار الطبيعي للنهر مع تخزين محدود وتشغيل منسق، فإن الحديث عن تهديد مباشر للمياه المصرية سيكون مبالغا فيه. أما إذا تغير التصميم أو توسع نطاق التخزين، فإن الحسابات ستختلف، وستصبح الحاجة إلى بيانات ودراسات مشتركة أكثر إلحاحا.

وتكمن أهمية فولا أيضا في توقيته. فمصر لا تزال تتعامل مع تداعيات الخلاف حول سد النهضة، وتريد تثبيت مبدأ أن المشروعات المائية على الأنهار المشتركة لا ينبغي أن تتحول إلى قرارات أحادية. وفي المقابل، تسعى دول حوض النيل إلى استغلال مواردها لتوليد الكهرباء وتحقيق التنمية. ومن هنا قد يتحول فولا إلى اختبار هادئ للعلاقة المصرية مع جنوب السودان: هل تستطيع القاهرة الفصل بين حق جوبا في التنمية وحق دول المصب في الاطلاع والتنسيق؟

الجواب سيحدد إلى حد كبير ما إذا كان سد فولا سيبقى مشروعا كهربائيا جنوب سودانيًا، أم يتحول إلى حلقة جديدة في سلسلة الخلافات حول مستقبل النيل.

فالخطر المحتمل على مصر لا يبدو، وفق المعطيات الحالية، في أن «فولا» سيكون نهضة جديدة من حيث حجم التخزين، وإنما في أن يصبح نمو مشروعات السدود في أعالي النيل واقعا جديدا يتطلب من القاهرة الانتقال من التعامل مع مشروع واحد إلى بناء منظومة أوسع لإدارة مياه النهر مع دول الحوض.

وهنا تحديدا تكمن حساسية المشروع: فولا قد لا يهدد مياه مصر مباشرة، لكنه يختبر قدرتها على حماية مصالحها المائية قبل أن تتراكم مشروعات النيل.

مصر أمام تحديات جديدة لإدارة الموارد المائية

هل أصبحت أوكرانيا مختبرا للمسيّرات الأميركية؟

واشنطن - لم تعد أهمية أوكرانيا بالنسبة إلى صناعة المسيّرات الغربية مرتبطة فقط بما يمكن أن تنتجه مصانعها من طائرات مسيّرة، بل بما راكمته الحرب من خبرة في تصميمها واختبارها وتعديلها وإدخالها إلى الخدمة تحت ظروف قتالية تتغير بوتيرة سريعة. وهذا ما يفتح سؤالا يتجاوز التعاون الدفاعي التقليدي بين الولايات المتحدة وأوكرانيا: هل تتحول كييف إلى مختبر ميداني لصناعة المسيّرات الأميركية؟

السؤال لا ينطلق من فراغ. فقد وقعت الولايات المتحدة وأوكرانيا مذكرة نوايا محدودة بشأن اختبار المسيّرات، بينما لا يزال الاتفاق الأوسع الذي جرى تداوله بين الجانبين بحاجة إلى إطار أكثر اتساعا للتعاون في الابتكار والإنتاج والتكتيكات. وترى ناشونال إنتريست أن القيمة الأساسية التي يمكن أن تقدمها كييف لواشنطن لا تكمن في بيع المسيّرات وحدها، وإنما في إتاحة الوصول إلى دورة التعلم الميداني التي نشأت خلال الحرب مع روسيا. وتكمن أهمية هذه الدورة في السرعة. ففي البيئة الأوكرانية، تبدأ العملية من الوحدات الموجودة في الجبهة التي تحدد مشكلة أو ثغرة، ثم ينتقل الأمر إلى المهندسين لإجراء تعديلات، قبل أن تعود النسخة الجديدة إلى خطوط الإنتاج ثم إلى الميدان لاختبارها تحت النار. وإذا نجحت، يجري توسيع استخدامها، وإذا ظهرت ثغرة جديدة تبدأ دورة أخرى من التعديل والاختبار.

هذه العملية تجعل الحرب الأوكرانية أقرب إلى مختبر مفتوح للتكنولوجيا العسكرية. فالمسيّرة التي تبدو فعالة اليوم يمكن أن تصبح أقل فاعلية بعد أسابيع، بعدما يطور الطرف الآخر وسائل للتشويش عليها أو اكتشافها أو إسقاطها. لذلك لا تكمن القيمة في امتلاك نموذج ناجح فقط، وإنما في امتلاك القدرة على إنتاج النموذج التالي بسرعة.

وتظهر أهمية هذه الخبرة بصورة أوضح في حرب المسيّرات التي أصبحت أحد أبرز ميادين التنافس بين روسيا وأوكرانيا. فروسيا نفسها أنشأت مركز «روبيكون» للمسيّرات في أغسطس 2024، وبحسب ناشونال إنتريست وصل عدد العاملين فيه إلى نحو خمسة آلاف بحلول ربيع 2026، في محاولة لنسخ الابتكارات الأوكرانية وتطوير أنظمة جديدة.

وبذلك لا تتنافس موسكو وكييف على عدد المسيّرات فقط، بل على سرعة التعلم والتكيف. وكلما تغيرت التكنولوجيا أو ظهرت وسيلة جديدة للتشويش أو الاعتراض، أصبحت القدرة على تحويل الدرس الميداني إلى تعديل صناعي عاملا حاسما في المعركة.

هذا الجانب هو ما يصعب على واشنطن إنتاجه في مختبرات ومراكز أبحاث بعيدة عن الحرب. فالولايات المتحدة تملك قاعدة صناعية وتكنولوجية ضخمة وقدرة كبيرة على تمويل الأبحاث والإنتاج بكميات واسعة، لكنها لا تستطيع ببساطة إعادة إنتاج البيئة القتالية التي تختبر فيها هذه الأنظمة بصورة يومية.

وتقدم أوكرانيا في المقابل بيئة اختبار قاسية، حيث لا تخضع المسيّرات لتجارب نظرية فقط، بل تواجه التشويش والدفاعات الجوية والتغير السريع في تكتيكات الخصم. وفي سبتمبر الجاري، أعلنت كييف اختبار سلاح جديد لاعتراض المسيّرات، وقال الرئيس فولوديمير زيلينسكي إن السلاح تمكن من إسقاط مسيّرة «شاهد»، مع الإقرار بالحاجة إلى مزيد من التطوير التقني. كما قالت أوكرانيا إن قواتها اعترضت 93 في المئة من المسيّرات الروسية خلال إحدى الليالي، في مؤشر على حجم الخبرة المتراكمة في مجال الدفاع المضاد للمسيّرات.

> لا تشتري واشنطن مسيّرات من كييف فحسب، بل على أن تستفيد من المعرفة التي تنتجها الحرب لتحويلها إلى منتجات واسعة الانتشار

لكن التجربة الأوكرانية لا تتوقف عند الدفاع. فالمسيّرات الهجومية أصبحت جزءا مركزيا من العمليات، فيما يتطور سباق جديد حول المسيّرات الأسرع، والأنظمة القادرة على العمل في ظروف التشويش، والمسيّرات المعترضة منخفضة الكلفة التي يمكن استخدامها بأعداد كبيرة.

ومن هنا يمكن فهم التحول الجاري في العلاقة الأميركية الأوكرانية. فالمعادلة المحتملة لا تقوم على أن تشتري واشنطن مسيّرات من كييف فحسب، بل على أن تستفيد الصناعة الأميركية من المعرفة التي تنتجها الحرب الأوكرانية، ثم تستخدم قدرتها الصناعية لتحويل تلك المعرفة إلى منتجات واسعة الانتشار.

وتوجد بالفعل مؤشرات على انتقال التعاون من الفكرة إلى التصنيع. ففي يوليو، أعلنت شركة «إف-درونز» الأوكرانية إتمام تسليم ألفي مسيّرة هجومية من طراز F10 إلى الجانب الأميركي ضمن المرحلة الأولى من برنامج «Drone Dominance»، في أول عملية تصدير رسمية لمسيّرات قتالية أوكرانية مكتملة الصنع إلى الولايات المتحدة بحسب الشركة.

وقبل ذلك، أعلنت ولاية أوهايو وشركة JobsOhio اختيار شركة Ukrainian Defense Drones، الممثلة لشركة F-Drones الأوكرانية في الولايات المتحدة، للمنطقة الشمالية الغربية من الولاية لإقامة مركز أميركي للتجميع والتصنيع. ويتوقع المشروع استحداث ما لا يقل عن 300 وظيفة، مع التركيز على مسيّرات منظور الشخص الأول والأنظمة غير المأهولة والتدريب والاختبار.

وتكشف هذه الخطوة عن اتجاه أكثر تعقيدا من مجرد نقل مصنع أو منتج. فالشركة الأوكرانية تدخل السوق الأميركية، بينما تستفيد واشنطن من نظام دفاعي تم اختباره في حرب حقيقية، وتسعى في الوقت نفسه إلى توطين جزء من الإنتاج داخل الولايات المتحدة.

الحرب الأوكرانية مختبر مفتوح للتكنولوجيا العسكرية

حزب الأمة الأردني.. قيادة جديدة للمطبخ القديم

حميد قرمان
صحافي وكاتب سياسي

حين تدور ماكينات السياسة في مواسم الاستحقاقات الحزبية، يسارع المتابعون إلى رصد الإشارات وتفسير دلالات الفوز والخسارة. وما جرى اليوم في المؤتمر العام السابع لـ"حزب جبهة العمل الإسلامي" (حزب الأمة الأردني حالياً) من صعود معاذ الخوالدة إلى سدة الأمانة العامة، سُوِّق سريعا بوصفه "ثورة بيضاء" واختراقا تاريخيا يقوده جيل البراغماتية "الحمائم" في مواجهة الحرس القديم "الصقور". لكن الغوص في تفاصيل المشهد، وتجاوز العواطف التي رافقت نتائج الصناديق، يفرض علينا قراءة متوازنة لا تخلو من النقد الضروري؛ فالحزب الذي يقدم نفسه اليوم بثوب "عصراني"، لا يزال يحمل في جيناته السياسية والميدانية معضلات تجعل هذا التغيير أقرب إلى تدوير المواقع منه إلى ثورة في المنهج والسياسات.

> الغوص في تفاصيل المشهد وتجاوز العواطف التي رافقت نتائج الصناديق يفرض علينا قراءة متوازنة لا تخلو من النقد الضروري

تتمثل أولى العثرات التي واكبت مخرجات هذا المؤتمر في إشكالية الهوية والخطاب؛ فالحزب الذي اضطر لتغيير اسمه من "جبهة العمل الإسلامي" إلى "حزب الأمة" امتثالا لقانون الأحزاب لعام 2022 وقرارات الهيئة المستقلة للانتخاب، لا يزال يمارس "التقية السياسية" في أدبياته. ولم تقتنع قطاعات واسعة من النخب الوطنية الأردنية بأن حذف كلمة "الإسلامي" من التسمية القانونية يعني بالضرورة انسلاخ الحزب عن أدواته الأيديولوجية الكلاسيكية. ويكمن النقد الموجه هنا في حالة الإنكار التي يعيشها الحزب؛ فهو يحاول إقناع الدولة والمجتمع بأنه "حزب برامجي قطاعي"، في حين لا تزال قواعده وقياداته الشابة –بمن فيهم الأمين العام الجديد– متمسكة بإرثه الفكري التاريخي، مما يجعل هذا "التحول اللفظي" مجرد استدارة تكتيكية لحماية وجوده القانوني وتفادي سيناريوهات الحظر.. والمصادرة بعد قرارات حل الجماعة الأم.

من جهة أخرى.. وعلى صعيد الممارسات والسياسات الداخلية، كشفت مداولات الانتخاب عن شروخ في ادعاءات "المؤسسية والديمقراطية المطلقة"؛ إذ أظهر الاستقطاب الحاد وتبادل الشائعات بين معسكري الخوالدة وأحمد القطاونة، وما يمثله ذلك من صراع بين التيار البراغماتي والحرس القديم بأسلوبه الكلاسيكي، أن الحزب يفتقر إلى "مسطرة توافق" حقيقية، وأن الصعود إلى المواقع القيادية لا يزال خاضعا لحسابات القوى التنظيمية خلف الكواليس أكثر من انحيازه للبرامج الفعلية. كما تفتقر مبادرات "حكومة الظل" والخطط الاقتصادية والتعليمية التي يطرحها الأمين العام الجديد إلى آليات تطبيق واقعية؛ فالحزب الذي اعتاد طويلا على مقاعد المعارضة والخطابة الأيديولوجية، لم يثبت للشارع الأردني حتى الآن كفاءته التنفيذية، أو قدرته على تقديم بدائل اقتصادية تتجاوز "الشعارات الخدمية والتطوعية التقليدية".

في ظل تعقيدات الإقليم المشتعل بصراعات متعددة الجبهات، تُمثّل التداعيات المتوقعة حقل الألغام الأكبر أمام القيادة الجديدة. إذ يُؤخذ على الحزب ممارسته لـ "ازدواجية الموقف"؛ فبينما يسعى جاهدا في عمّان لتأكيد التزامه بالثوابت الوطنية والدستورية وتحصين الجبهة الداخلية، يتناغم عبر قنواته غير الرسمية مع شعارات محاور إقليمية، مظهرا تماهيا واضحا مع حركات وفصائل مسلحة خرجت تاريخيا من عباءة الإخوان المسلمين. لم تعد هذه الازدواجية مقبولة في الظروف الراهنة؛ فالأردن الذي يواجه العواصف المحيطة بثبات، يتطلب من أحزابه مواقف حاسمة لا تقبل المناورة بالأوراق الخارجية لغايات الحشد الشعبي.. واستدرار العواطف.

خلاصة القول، إن انتخاب معاذ الخوالدة يمثل خطوة في اتجاه لضخ دماء جديدة قادرة على التحدث بلغة العصر والالتزام الشكلي بالقانون، لكنها تظل خطوة منقوصة ما لم تتبعها مراجعات فكرية وسياسية شجاعة تعيد صياغة بوصلة الحزب لتكون "أردنية خالصة" شكلا ومضمونا. التحدي أمام القيادة الجديدة ليس في إدارة التنظيم أو توزيع مقاعد المكتب التنفيذي بل في إثبات أن "حزب الأمة" قادر على أن يكون شريكا حقيقيا في بناء الدولة، وتجاوز عقدة "المظلومية والتشكيك" التي لازمته لعقود. وبدون ذلك، سيبقى التغيير الحاصل مجرد تعديل في الديكور، بينما يواصل المطبخ السياسي إنتاج الوجبات ذاتها.

العراق في الواجهة مجددا!

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

عاد العراق إلى الواجهة مجددا. أين يقف العراق هل هو جرم يدور في الفلك الإيراني أم لا؟ يطرح هذا السؤال واقع يتمثل في أنّه كلما مرّ يوم، يتبيّن أكثر فأكثر كم كان العراق مهمًا بالنسبة إلى الأمن الخليجي ككلّ وكم ضخم حجم الخلل في التوازن الإقليمي الذي تسببت به الإدارة الأميركيّة التي كانت برئاسة جورج بوش الابن في العام 2003.

في ذلك العام، سلمت أميركا العراق على صحن من فضّة إلى إيران. دخلت الدبابات الأميركيّة إلى بغداد من دون إدراك للأبعاد التي ستترتب على مثل هذا التحوّل الذي غيّر المعادلة الإقليمية. كانت معادلة معتمدة، كجزء من النظام الإقليمي، منذ قيام دولة العراق نتيجة انهيار الدولة العثمانية في بداية عشرينات القرن الماضي. كان العراق ركنا من أركان النظام الإقليمي الذي قام في المنطقة نتيجة انهيار الدولة العثمانية.

لم يكن العراق الذي انطلقت منه مسيّرات في اتجاه المملكة العربيّة السعودية لتعطيل خط أنابيب النفط، الذي يصبّ في ينبع على البحر الأحمر، مجرد دولة عادية ذات حدود طويلة مع إيران. يوجد واقع، مثبت تاريخيا، يتمثّل في أنّ الحدود العراقيّة – الإيرانية تفصل، تاريخيا بين حضارتين، الحضارة الفارسيّة والحضارة العربيّة. جاء سقوط الحدود بين العراق وإيران كي يسقط التوازن الإقليمي القائم منذ سنوات طويلة.

> ليس ما يشير في الوقت الحاضر إلى أن حكومة علي الزيدي ابن الـ41 عاما ستكون قادرة على استعادة العراق وتحويله إلى دولة خارج النفوذ الإيراني

هذا ما أدركه الرئيس الفرنسي الراحل فرنسوا ميتران في العامين 1981 و 1982. في تلك المرحلة، ساعدت فرنسا العراق عسكريا عبر "إعارته" طائرات "سوبر ايتندار" كانت تستخدم لقصف أهداف بحرية أو مصافي نفط. كذلك، باعت فرنسا العراق صواريخ "إكزوسيت" المضادة للسفن والتي تعطّل الناقلات. كان العراق في وضع لا يحسد عليه. لكن الطائرات والصواريخ الفرنسية ساعدته في ردّ القوات الإيرانية التي كانت على وشك اختراق الحدود العراقيّة، خصوصا في منطقة البصرة وغيرها في الجنوب العراقي.

تجاهلت إدارة جورج بوش الابن كلّ هذه الاعتبارات غير مدركة معنى حلّ الجيش العراقي والإتيان بميليشيات مذهبيّة عراقية تعمل بإمرة "الحرس الثوري" الإيراني كي تحكم بغداد. دخلت هذه الميليشيات، التي تشكو منها الإدارة في واشنطن حاليا، على دبابة أميركيّة.

على الرغم من كلّ المحاولات التي بذلتها قوى عراقية حاولت الانفتاح على المحيط العربي وإيجاد حال توازن في البلد، لم يتغيّر شيء في بغداد منذ العام 2003. بقي العراق منطقة نفوذ إيرانيّة. استطاعت طهران قلب الوضع في البلد وجعله تحت نفوذ "الحشد الشعبي" الذي ليس سوى غطاء لميليشيات عراقية تدار من طهران. ليس ما يشير في الوقت الحاضر إلى أن حكومة علي الزيدي، ابن الـ41 عاما ستكون قادرة على استعادة العراق وتحويله إلى دولة خارج النفوذ الإيراني، قام بزيارات خارجية شملت واشنطن وباريس أو لم يقم بمثل هذه الزيارات. ليس ما يدلّ على أنّ العراق قادر، في ظلّ النظام الحالي الذي أنشأه الأميركيون، على أن يكون دولة مستقلّة تحترم التزاماتها تجاه السعوديّة أو الكويت وأن تمنع ميليشيات "الحشد" من لعب الدور المطلوب منها إيرانيا.

ليس صدفة الاعتداء على السعودية في وقت استطاع الحوثيون السيطرة على ميناء المخا اليمني وعلى جزر عدة في البحر الأحمر بهدف التحكّم بحرية الملاحة في باب المندب.

تدفع الولايات المتحدة ثمن ما ارتكبته إدارة جورج بوش الابن. تدفع ثمن الفشل في إقامة نظام عراقي قابل للحياة ومستقلّ عن النفوذ الإيراني. يدفع العراقيون أنفسهم، بمن في ذلك الأكراد، ثمن سياسة أميركيّة عمياء وضعت نفسها في خدمة المشروع التوسّعي الإيراني من حيث تدري أو لا تدري. بفضل العراق، تمكنت إيران من شن هجمات على دول عربيّة عدّة في الخليج. بفضل العراق أيضا، تمددت إيران في كلّ الاتجاهات. شمل ذلك تمرير أموال إلى "حزب الله" في لبنان عن طريق مؤسسات مالية عراقيّة قبل تغيّر الوضع في سوريا وبعد ذلك...

من الواضح أنّ العراق يلعب حاليا دورا مهمًا في منع دول المنطقة من إيجاد طرق ووسائل لتجاوز مضيق هرمز. تريد إيران القول بكل بساطة أنّها لا تسيطر على هرمز فحسب، بل تتحكم أيضا بكل نقطة نفط تخرج من ميناء على البحر الأحمر... وأن العراق ما زال تحت سيطرتها.

الأكيد أنّ المملكة العربيّة السعودية تعاني من هذا الوضع، مثلما تعاني من انهيار القوات العسكريّة التابعة لـ"الشرعيّة" اليمنيّة التي تبيّن أنّها عاجزة عن خوض أي مواجهة حقيقيّة مع الحوثيين.

أين يقف العراق اليوم؟

مهما طال الزمن، سيبقى العراق حلقة أساسيّة في عملية تدمير النفوذ الإيراني في المنطقة. لا يبدو كافيا خروج سوريا من دائرة النفوذ الإيراني، مثلما لا يبدو كافيا سقوط الهلال الفارسي الذي كان يبدأ في طهران ويصل إلى بيروت عبر بغداد ودمشق.

ستظل مطروحة في كلّ وقت القدرة على إحداث التغيير في العراق. فما ظهر في الأيام القليلة الماضية لا يقتصر على انكشاف عجز حكومة علي الزيدي عن الانتهاء من السلاح الميليشيوي الذي في تصرّف طهران. ما ظهر بالفعل هو سياسة أميركيّة راهنت على نظام عراقي غير قابل للحياة أوصل إلى الحكومة القائمة حاليا. تبيّن أن علي الزيدي ليس أفضل كثيرا من محمّد شياع السوداني الذي كان في موقع رئيس الوزراء حتى تشكيل الحكومة الحالية.

يعني سقوط الرهان الأميركي على علي الزيدي سقوط منظومة متكاملة استطاعت حكم العراق منذ العام 2003، وهي منظومة لا تقل سوءا، في أي مقياس، عن المنظومة التي كانت قائمة أيام صدّام حسين ونظامه البعثي – العائلي الذي ارتكب كلّ الأخطاء التي يمكن ارتكابها منذ خلف صدّام أحمد حسن البكر صيف العام 1979. لا يتعلّق الأمر بشخص محدد هو علي الزيدي مقدار ما يتعلّق بنظام أنتج منظومة جعلت العراق أسير "الحرس الثوري" لا أكثر...

خريطة الإرهاب الأفريقي.. صراع على الدولة والنفوذ

د.عبدالمنعم همت
كاتب سوداني

الهجمات الإرهابية المتصاعدة في أفريقيا لا تبدو أحداثاً أمنية منفصلة، بل تعكس أزمة أعمق تتعلق بالدولة والنفوذ وترتيبات الأمن الإقليمي، خصوصاً في منطقة الساحل التي أصبحت واحدة من أكثر مناطق القارة اضطراباً.

تمتد البؤر الإرهابية من مالي وبوركينا فاسو والنيجر إلى نيجيريا وحوض بحيرة تشاد وصولاً إلى الصومال وشمال موزمبيق. لكن الجماعات الموجودة في هذه المناطق ليست واحدة في أهدافها؛ فهناك جماعات مرتبطة بالقاعدة، وأخرى مرتبطة بتنظيم الدولة، إلى جانب حركات مسلحة محلية ذات دوافع قبلية أو عرقية أو سياسية.

جماعات القاعدة مثل جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في الساحل تركز على بناء نفوذ مستمر داخل المناطق التي تنشط فيها، وتعمل على إخضاع المجتمعات المحلية وإضعاف سلطة الدولة. أما الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة فتتحرك ضمن مشروع أكثر اتساعاً يقوم على إقامة سلطة جهادية عابرة للحدود، وتتنافس في الوقت نفسه مع جماعات القاعدة على الأرض والمقاتلين والنفوذ. وهناك جماعات محلية لا تنطلق من مشروع جهادي عالمي، لكنها تدخل في صراعات وتحالفات مع هذه التنظيمات وفق مصالحها.

هذا التنوع لا يلغي الترابط؛ فالأفكار والخبرات وأساليب التجنيد والدعاية والتمويل تنتقل عبر الحدود، كما أن المساحات الواسعة غير الخاضعة للسيطرة الكاملة للدولة توفر لهذه الجماعات مجالاً للحركة وإعادة تنظيم صفوفها. لذلك تبدو البؤر المختلفة وكأنها أجزاء من مشهد واحد رغم اختلاف قياداتها وحساباتها.

وتزداد أهمية المسألة مع التحولات السياسية التي شهدتها منطقة الساحل. الانقلابات العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر لم تكن مجرد تغيير للحكومات، وإنما أعادت صياغة علاقات هذه الدول بالقوى الخارجية وبالمنظومات الأمنية الإقليمية. تراجع الوجود الغربي وظهرت ترتيبات أمنية جديدة، لكن الجماعات الإرهابية واصلت نشاطها، ما يؤكد أن تغيير التحالفات الخارجية لا يحل وحده مشكلة الإرهاب.

الإرهاب يستفيد من الفراغ الذي تتركه الدولة في مناطق واسعة، حيث لا توجد لها القدرة نفسها على توفير الأمن والقضاء والتعليم والخدمات. وحين يتراجع حضورها، تدخل الجماعات المسلحة وشبكات التهريب والاقتصاد غير الرسمي، ومن هنا يصبح الإرهاب جزءاً من معادلة السلطة نفسها.

> الجماعة الإرهابية لا تحتاج إلى السيطرة على العاصمة حتى تصبح قوة سياسية؛ يكفي أن تمنع الدولة من الوصول إلى أجزاء من أراضيها

الجماعة الإرهابية لا تحتاج إلى السيطرة على العاصمة حتى تصبح قوة سياسية؛ يكفي أن تمنع الدولة من الوصول إلى أجزاء من أراضيها. عندما تستطيع جماعة مسلحة التحكم في طريق أو قرية أو منطقة حدودية، وفرض الإتاوات أو توفير الحماية أو منع حركة السكان، فإنها تكون قد بدأت في ممارسة شكل من أشكال السلطة حتى لو لم تعترف بها الدولة.

استمرار الجماعات المسلحة يضعف الدولة من الداخل، ويخلق مساحات جديدة للتنافس الإقليمي والدولي. فكل منطقة تفقدها الدولة تصبح مساحة يمكن أن تدخل إليها قوى أخرى، أمنية أو اقتصادية أو سياسية. لذلك أصبح الإرهاب جزءاً من صراع أوسع على النفوذ في أفريقيا.

المشكلة أيضاً أن المعالجة العسكرية وحدها لا تكفي. يمكن للجيش أن يستعيد منطقة وأن يقتل قيادات مسلحة، لكن إذا بقيت الأسباب التي سمحت للجماعة بالظهور، فإن جماعة أخرى تستطيع أن تحل محلها. الفقر والتهميش والنزاعات المحلية وانتشار السلاح والحدود غير المنضبطة كلها عناصر تساعد على إعادة إنتاج العنف.

أفريقيا لا تواجه تنظيماً إرهابياً واحداً؛ في الواقع تواجه بيئة تنتج التنظيمات المسلحة وتسمح لها بالتمدد. ولذلك فإن المعركة الحقيقية هي من أجل استعادة الدولة لقدرتها على الحكم والوصول إلى مواطنيها وحماية حدودها.

وكلما طال غياب الدولة أصبح الإرهاب أكثر من مجرد تهديد أمني؛ يصبح لاعباً في السياسة والاقتصاد والأمن، ويبدأ في التأثير على شكل الدولة نفسها وعلى علاقاتها بجيرانها وبالقوى الخارجية.

المشهد الأفريقي اليوم يطرح سؤالاً يتجاوز عدد الهجمات وأسماء التنظيمات: ماذا يحدث عندما يصبح الفراغ الذي تتركه الدولة مجالاً دائماً للحركة المسلحة؟ عندها لا يعود الإرهاب مجرد عارض من أعراض الأزمة، وإنما يصبح أحد العوامل التي تعيد تشكيلها.

الإرهاب يستفيد من الفراغ الذي تتركه الدولة

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس التحرير
محمد أحمد الهوني

المدير العام
صلاح أحمد الهوني

مدير التحرير
مختار الدبابي

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

العرب
الإثنين 2026/09/21
السنة 49 العدد 13919

الذكاء الاصطناعي يعيد كتابة قواعد الإبداع الموسيقي

من يؤلف الأغنية حين تتقاسم الآلة والإنسان صناعة الموسيقى؟

الموسيقى أمام تغيير جذري

يضع الذكاء الاصطناعي التوليدي الموسيقى أمام أسئلة تتجاوز جودة الصوت إلى معنى الإبداع والتأليف والتعبير والمسؤولية. فمع قدرة الخوارزميات على إنتاج أغانٍ متماسكة خلال وقت قصير، تتغير علاقة الفنان بالآلة، وتبرز قضايا الأصالة وبيانات التدريب وحقوق أصحاب الأعمال، فيما يظل السؤال مفتوحًا حول مستقبل الموسيقى في عصر الإنتاج اللامحدود.

حميد عقبي
كاتب ومخرج سينمائي يمني

لم تعد الموسيقى التي يصنعها الذكاء الاصطناعي تجربة تقنية هامشية أو لعبة عابرة، كونها أصبحت قضية تناقش بجدية في أنحاء العالم، خصوصًا بعد أن بات ممكنا إنتاج أصوات وأغانٍ يصعب أحيانًا تمييزها عن الأداء البشري.

ومن النماذج المثيرة للجدل النسخة التي قدمها جوش فواز من أغنية مادونا الشهيرة «لايك أ براير»، بعدما استُخدم الذكاء الاصطناعي في توليد الغناء والطبول، ووصلت الأغنية إلى الإذاعات الأسترالية وحصدت ثلاثة وعشرين مليون مشاهدة على قناته يوتيوب. وقد أثارت نقاشًا حول حدود العمل البشري وضرورة الكشف عن تدخل الآلة.

هذه الوقائع تضعنا أمام مشكلة لم تعد قابلة للتأجيل، أي متى يكون الذكاء الاصطناعي أداة تساعد الموسيقي، ومتى يصبح هو المنتج الفعلي للموسيقى؟ وهل يكفينا أن نستمتع بجودة صناعة الأغنية ونقبلها بصرف النظر عن الطريقة التي صُنعت بها؟

لفهم هذا الجدل العالمي بين القبول والرفض، اخترنا دراسة حديثة جدًا للباحثة الكورية أون جي بارك، حاولت تفكيك هذه الأسئلة بعيدًا عن الانبهار بالآلة أو الخوف منها.

تغيير القواعد والمعايير

تطرح دراسة «هل تستطيع الآلات حقًا أن تصنع الموسيقى؟ نحو إعادة تعريف الإبداع في عصر الذكاء الاصطناعي التوليدي» للباحثة أون جي بارك، من قسم علم الموسيقى في جامعة سيول الوطنية، والمنشورة في مجلة ال سوسيتي عام 2026، سؤالًا يبدو بسيطًا في بدايته لكنه يقودنا بعد ذلك إلى مشكلة أكثر تعقيدًا ويظهر سؤالاً آخر كبيرا وهو ماذا نعني أصلًا عندما نصف موسيقى أنتجها الذكاء الاصطناعي بأنها «إبداع»؟

تنطلق هذه الدراسة من واقع الأنظمة التوليدية ومدى قدرتها على إنتاج أغانٍ ومقطوعات متماسكة انطلاقًا من أوامر نصية قصيرة، ويمكن أن تشمل اللحن والإيقاع والهارموني... وصولاً إلى الغناء والبناء العام. لكن الباحثة لا تجعل جودة الناتج الصوتي دليلًا كافيًا على أن هذه الآلة أصبحت مؤلفًا موسيقيًا مبدعًا يجب أن نثق به ثقة عمياء. ولهذا سنجد أنها تفصل بين أربعة أمور كثيرًا ما تختلط في نقاشاتنا، وهي: الإبداع، والتأليف، والتعبير، والمسؤولية.

وتستعين الباحثة بمفهوم مارغريت بودن للإبداع، وخصوصًا الإبداع الذي يقوم على إعادة التركيب، لترى أن الأنظمة الحالية تستطيع بالفعل إنتاج تكوينات موسيقية جديدة بإعادة تنظيم الأنماط التي تعلمتها من الموسيقى البشرية. وقد تستكشف احتمالات أقل شيوعًا داخل المجال الذي تدربت عليه، لكنها لا يمكنها أن تصل بوضوح إلى «الإبداع التحويلي» والذي يغير قواعد المجال الموسيقي ومعاييره نفسها.

أما الفارق الحاسم فيبقى أن هذا النظام لا يمتلك تجربة معيشة أو شعورًا ولا حتى ذاكرة ذاتية أو التزامًا بالتعبير عن نفسه. لذلك قد تنتج الآلة موسيقى تبدو حزينة أو مبهجة أو مؤثرة، من دون أن تكون هي حزينة أو مبهجة أو لديها رغبة في التعبير عن شيء. ومن هنا تنقلنا الدراسة إلى سؤال يبدو مهمًا وهو: «هل الآلة مبدعة؟» إلى سؤال أدق وأهم: كيف تتوزع داخل الموسيقى التوليدية أدوار الإبداع والتأليف والمسؤولية بين النموذج، وبيانات التدريب، والمستخدم، والمنتج، والمنصة، والجمهور؟

لفهم أعمق هذه الدراسة سنتوقف مع عدة نقاط، نلخصها من الدراسة:

الإبداع ليس مفهوما ثابتا

تعود الدراسة إلى تاريخ مفهوم الإبداع وتحاول توضيح أنه لم يحمل معنىً واحدًا ثابتًا في جميع العصور والأمكنة. ففي مراحل سابقة كان يرتبط الإبداع بالإلهام والمحاكاة وإتقان الصنعة، ثم جاءت الرومانسية وربطته بما يسمى الأصالة والعبقرية الفردية والتعبير عن عالم داخلي خاص. وربما هذه العودة التاريخية مهمة كونها تكشف لنا بأن رفض إبداع الآلة قد يستند أحيانًا إلى تصور رومانسي، لكنه حديث نسبيًا وليس إلى تعريف ثابت للإبداع ظل قائمًا طوال تاريخ الموسيقى.

> دراسة أون جي بارك تكمن في كونها لم تنشغل كثيرًا بالانبهار بما تستطيع الآلة إنتاجه، ولم ترفضه خوفًا من التقنية

من المهم أن نعلم أن علاقة الموسيقى لم تبدأ مع الآلة مع الأنظمة التوليدية الحالية التي ظهرت مؤخرًا. وبشكل موجز ومكثف حاولت الدراسة أن تستعيد تاريخ التأليف الخوارزمي والموسيقى الحاسوبية، فقد استخدم مؤلفون القواعد والاحتمالات والإجراءات الحسابية لتوليد مواد موسيقية، وساعدهم النظام للوصول إلى بعض القرارات.

وتستشهد بتجربة ديفيد كوب الذي رأى أن الجديد يمكن أن ينشأ من إعادة تركيب عناصر وأساليب موجودة أصلاً. لذلك يمثل الذكاء الاصطناعي امتدادًا لكل هذا لكنه يتميز بأنه أكثر قوة وتعقيدًا لكل تلك المسارات التي بدأت قبل عقود.

تتوقف الدراسة عند طبيعة العلاقة بين المستخدم والنموذج. فكتابة أمر يطلب أغنية حزينة أو مقطوعة بأسلوب معين لا تشبه عزف إنسان على البيانو أو الغيتار، فالحركة البشرية هنا لا تتحول مباشرة إلى صوت كونها تأخذ وقتًا لتمتلك مهارة فنية وجسدية.

مع الذكاء الاصطناعي يدخل الأمر إلى نظام احتمالي واسع، ثم ينتج النموذج أحد الاحتمالات الممكنة أو تقديم عدة عروض. وترى الباحثة بوجود مسافة بين قصد المستخدم والنتيجة، وقد يحتاج إلى المحاولة والاختيار والحذف وإعادة التوجيه والتحرير.

سيزان ونحن: حوار حي بين المعلم وفناني الحداثة

يحتضن قصر المعارض الكبرى بباريس من 23 سبتمبر 2026 إلى 17 يناير 2027، معرضا كبيرا بعنوان "سيزان ونحن"، أين سيتم الاحتفاء بالفنان الكبير بول سيزان (1839–1906) وتأثيره الهائل والمستمر على الفن الحديث.

ويجمع المعرض ما يقرب من 180 عملًا فنيًا، منها 69 عملاً لسيزان، وأكثر من 100 عمل لفنانين مختلفين مثل بول غوغان وهنري ماتيس وبابلو بيكاسو.

سيزان نموذجًا للحداثة

يتشكل المعرض من تاريخين متوازيين: أولًا، إعادة اكتشاف سيزان وتوقير فنه تدريجيًا بعد مسيرة غاصة بالتعقيدات وأطوار تراجع شبه تام من الظهور، وثانيًا، الإرث الفني الذي جسده الرسامون والفنانون عبر الأجيال، الذين رأوا أعماله بإعجاب، واستلهموا منها، وكرروا تأويلها وأحيانًا حولوها جذريًا.

في أواخر ثمانينيات القرن التاسع عشر، وبينما كان سيزان يعيش في الضاحية وتوقف تقريبًا عن عرض أعماله، اكتُشف فنه في باريس في متجر «الأب تانغي»، الشهير بتوفير مستلزمات الفنانين. وقد لعب هذا الأخير دورًا أساسيًا في توسيع شهرة سيزان بين الفنانين وجامعي التحف.

لاحظ هؤلاء المتابعون جرأة في الطابع الشكلي لفنه، إذ اتسمت أعماله بالقسوة والبناء اللذين أعادا النظر في أعراف الرسم الكلاسيكي. وقد شكّل هذا الفن «النقي» مرحلة انتقالية نحو البدايات الأولى للتجريد، حيث تتقدم الأشكال الجديدة إلى الواجهة.

يسرد هذا المعرض كيف تعززت شهرة سيزان مع دعم التاجر «أمبروز فولار»، الذي نظم بين عامي 1895 و1906 عدة معارض فردية له. وأسهمت هذه الأنشطة في ترسيخ مكانة سيزان نموذجًا للحداثة، لا سيما مع اقتناء المتاحف الفرنسية لأعماله ومشاركتها في المعارض الدولية الكبرى.

رؤية أسلوبية مؤثرة

إلى ذلك، يولي المعرض اهتمامًا خاصًا لموضوع «جبل سانت فيكتوار»، بوصفه مثالًا بارزًا في أعمال سيزان وأسلوبه الفني. فبدلًا من مجرد تصوير طبيعي دقيق، يحول سيزان الجبل إلى بناء شائك، مستخدمًا الأشكال الهندسية والكتل اللونية، ومعيدًا تشكيل الواقع بطريقة مبتكرة قلبت تقاليد الرسم.

وتُعتبر هذه الرؤية الأسلوبية مصدر إلهام لا غنى عنه لحركات الطليعة في القرن العشرين، التي تساءلت عن كيفية تمثيل العالم المتغير، وراحت تبحث عن حرية جديدة في الصياغة الفنية، مستندة إلى مفهوم أن «الفن هو تناغم موازٍ للطبيعة». وقد فتح ذلك فضاءً إبداعيًا جديدًا، أصبحت فيه عناصر البناء والمجردات مفاهيم قائمة بذاتها.

ويبين المعرض أيضًا تعقيد إرث سيزان، خصوصًا في الفترة بين الحربين العالميتين، حين أُعيد النظر في عمله من زوايا وطنية ودولية مختلفة. ودخل فنانون ينتمون إلى التجريد الشاعري أو الهندسي، وأصحاب مدرسة «هارد إيدج»، مثل جوان ميتشل وبريدجيت رايلي، في حوار مع إرثه الفني، أحيانًا على نحو تنافسي وأحيانًا بوصفه امتدادًا له.

ويستمر هذا الحوار إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى مرحلة ما بعد الحداثة، حيث لا تنكمش صورة سيزان في أسطورة جامدة، بل تستمر في إثارة التساؤلات وإعادة التفسير. وقد جعل غنى أعماله وغموض موقعه بين التقليد والحداثة صورته متحركة، وأحيانًا متضاربة، لكنها دائمًا خصبة.

ويعتمد معرض «سيزان ونحن» على منهجية فريدة تمزج بين إعادة تمثيل العروض التاريخية وتقديم مقابلات مباشرة بين أعمال سيزان وأعمال الفنانين الذين جاؤوا بعده، ما يتيح للزائر تجربة قراءة تجمع بين السرد الزمني والجمالي، وتبين كيف تشكل إرث سيزان عبر الأجيال وصولًا إلى عصرنا.

وبعيدًا عن كونه معرضًا تقليديًا عن فنان عظيم، يروي هذا الحدث فصلًا من حياة فنان رفضته المؤسسات الرسمية، قبل أن يصبح اليوم أحد أعمدة الفن الحديث الغربي. وتدعو التجربة إلى تأمل أعماله ليس فقط في سياقها التاريخي، بل أيضًا من منظور الأسئلة المعاصرة حول طبيعة الرسم وعلاقته بالواقع.

> معرض «سيزان ونحن» أكثر من تحية؛ إنه تكريم واحتفال حي بعمل فني يواصل الإلهام والإثارة وتغذية الإبداع

جبل سانت فيكتوار مثال لأسلوب فني

«مقهى ريش» لميسون صقر يفتح أبوابه للقارئ الإنجليزي

دبي - يواصل كتاب "مقهى ريش.. عين على مصر" للكاتبة الإماراتية ميسون صقر رحلته خارج حدود اللغة العربية، من خلال تقديم مقتطفات منه باللغة الإنجليزية، في خطوة تفتح مساحة جديدة للتعريف بهذا العمل الذي يتتبع تاريخ أحد أشهر المقاهي الثقافية في القاهرة. وقد تولى المترجم البريطاني جوناثان رايت نقل النص إلى الإنجليزية.

ويرتبط الكتاب بمكان يتجاوز وظيفته التقليدية كمقهى، إذ تحول "ريش" على مدى عقود إلى مساحة التقى فيها كتاب ومفكرون وفنانون وشخصيات سياسية، وأصبح جزءًا من الذاكرة الثقافية والاجتماعية لوسط القاهرة.

وتقدم ميسون صقر في كتابها قراءة واسعة لتاريخ المقهى، لكنها لا تتوقف عند جدرانه أو رواده، بل تستخدم المكان مدخلًا لاستعادة تحولات القاهرة الحديثة، وربط العمارة بالحياة الثقافية والسياسية والاجتماعية التي شهدتها المدينة.

ويعود الكتاب في مساره البحثي إلى القاهرة الخديوية، متتبعًا تطور المدينة وعمرانها وانتشار المقاهي ودورها في تشكيل الحياة العامة، قبل الانتقال إلى رصد موقع "ريش" داخل هذا المشهد المتغير.

ويضم العمل مادة توثيقية كبيرة من الصور والوثائق والحكايات التي تساعد على إعادة بناء صورة القاهرة خلال فترات مختلفة من تاريخها الحديث. وقد صدر الكتاب العربي في 2021 عن دار نهضة مصر، وجاء في نحو 654 صفحة.

ولا ينظر الكتاب إلى المقهى باعتباره موقعًا ثابتًا في المدينة، وإنما بوصفه شاهدًا على تحولات المجتمع المصري، ومكانًا تداخلت فيه الثقافة والسياسة والفن والنقاشات الفكرية.

وتحضر في صفحات العمل أسماء عدد من الأدباء والمثقفين الذين ارتبطوا بالمقهى والحياة الثقافية المصرية، ضمن سرد يستعيد علاقة الشخصيات بالمكان ودور المقاهي في صناعة مساحات الحوار والنقاش.

ويكتسب الكتاب أهمية إضافية من الجمع بين البحث التاريخي والسرد الأدبي، وهو ما جعله يتجاوز شكل التوثيق التقليدي إلى محاولة قراءة المدينة من خلال تفاصيل مكان واحد ارتبط بذاكرتها الحديثة. وكان "مقهى ريش.. عين على مصر" قد فاز بجائزة الشيخ زايد للكتاب في فرع الآداب لعام 2022، بعدما أشادت الجائزة بطبيعته التي تجمع بين التوثيق التاريخي والسرد الإبداعي، وترصد من خلال المقهى تحولات ثقافية واجتماعية في مصر.

ويمثل انتقال أجزاء من الكتاب إلى الإنجليزية فرصة لتعريف القارئ غير العربي بجانب من تاريخ القاهرة الثقافي، خصوصًا أن "ريش" ارتبط لعقود بصورة المدينة كمركز للكتابة والفكر والفنون.

وتأتي الترجمة الإنجليزية في سياق اهتمام متزايد بنقل الأدب والكتب العربية التي تتناول الذاكرة والمكان إلى جمهور أوسع، بما يسمح بإعادة قراءة التجربة المصرية من زاوية كاتبة إماراتية عاشت ارتباطًا طويلًا بالقاهرة.

حكاية القاهرة بعيون ميسون صقر